مؤتمر التنمية عن الازدهار المتحقق قبل عام ١٩٦٧، فان المسؤولين عن التخطيط التنموي اعترفوا بوجود صعوبات واجهت الحكومة حالت دون تنفيذ خطة السنوات السبع وعن تخلي الحكومة نهائيا عن اكمالها . (حديث د. أحمد مراد الى جريدة الدستور ١٩٧٢/١٠/٧) ، كما اعترفت الخطة الثلاثية نفسها « بتلكؤ القطاع الخاص في الاستثمار او اقامة الصناعات او توسيع القائم منها » .

ليس من السهل هنا معالجة المدى الذي يمكن ان تصيبه الخطة من النجاح ، فالمشكلة الاساسية ، وهي المتعلقة بالتمويل ، لا يمكن التكهن بها قبل ان يمر بعض الوقت لمعرفة الجهات المستعدة للتمويل وحجم اسهاماتها ، واذا وضعت التجارب السابقة في الاعتبار فان مشكلة التمويل تظل عقبة اساسية . وبشكل عام فان تقدير بعض الخبراء الاجانب في المؤتمر عن بقاء عجز قدره ٨٠ مليون دينار بدون تغطية هو تقدير يؤخذ بالحسبان (النهار الاقتصادي ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٢) . كما ان هناك عقبات اخرى مثل مدى تلبية الخطة للحاجات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد المتدهور ، ووجود أداة فعالة قادرة على تنفيذ البرنامج ، وقبل ذلك ان تكون الخطة قد وضعت تقديرات سليمة للاحتياجات القائمة وامكانية تغطية نفقاتها ومدى ترابط الخطط الجزئية وتفاعلها ، وهي أمور يمكن القول دون مبالغة ان الخطط السابقة لم تعطها حقها من المعالجة .

ملاحظات على سياسة النظام ازاء الخطة :

١ ــ في الكلمة التي القاها الملك حسين عند افتتاح المؤتمر يمكن ملاحظة الامور التالية :

ــ قال ان المشاريع الانتاجية المباشرة في الخطة تركت عن قصد للقطاع الخاص ، « وانا ادعم هذا الاتجاه » . واضاف ان القطاع الخاص اثبت قدرته على التطلع الى الامام واستعداده للمجازفة والتعاون مع الجميع . وكلام الملك هذا مناقض لكل دروس الخطط التنموية السابقة ، حيث خيب القطاع الخاص الامال المعلقة عليه وهو الامر الذي تعترف به الخطة نفسها .

ــ واعلن الملك ان رأس المال الاجنبي يتمتع بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها رأس المال المحلي . والواقع ان رأس المال الاجنبي يتمتع بامتيازات اكبر من تلك التي يتمتع بها رأس المال المحلي . (فقد صدر قانون جديد لتشجيع الاستثمارات الاجنبية في البلاد ومنحت تسهيلات واغراءات واعفاءات جمركية بشكل لم يسبق له مثيل . فهو يعفي المشاريع المقامة برؤوس أموال اجنبية من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية ، كما يعفي ارباحها الصافية من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة ست سنوات على الاقل، ومن ضريبة الابنية لخمس سنوات ، وبالاضافة الى اعفاءات اخرى فان القانون يجيز اعادة تحويل رأس المال الاجنبي الى خارج الاردن على ثلاثة اقساط سنوية متساوية بعد سنتين من مباشرة المشروع ، وفي حالات خاصة يجيز القانون تحويل رؤوس الاموال دون التقيد بالمدة او بالاقساط . وينص هذا القانون على تحويل الارباح والفوائد ورأس المال الاجنبي الى خارج الاردن بالعملة الاجنبية التي استورد بها او بأية عملة اجنبية اخرى قابلة للتحويل) . («الجريدة» اللبنانية ٣٠ تموز) . وقد كان القانون المذكور صدى لاتجاهات الخطة الثلاثية وتلبية لمتطلباتها .

ــ دعا الملك الى وضع قانون جديد للعمال ، « يوجه اتجاه وسلوك العمال » ، وتعكس هذه الدعوة رغبة النظام في تطويق الطبقة العاملة واغرائها « بسياسة الخبز » بهدف رفع الانتاجية وطمس حدة التناقضات الاجتماعية .

ــ اشار الى ان هدف النظام هو تحسين وضع المواطن في كلا الضفتين ، وتوفير كل المرافق والتسهيلات التي من شأنها تحسين احواله المعيشية . وقال « ان شقاء شعبنا ، اللاجئين والنازحين من فلسطين هو محط اهتمامنا الكبير ». وحول الملك مشكلة الشعب الفلسطيني الى قضية انسانية محضة ، فقد ربطها بكلام منسوب الى مكنمارا « مدير البنك الدولي » عن جماهير الفقراء في العالم وحاجتهم للعمل . واضاف الملك « انهم ــ اي الفلسطينيون ــ يسعون وراء قناعة بسيطة في العمل ، نحو شيء افضل ، نحو انهاء الشقاء والبدء في الامل » . ويمكننا ادراك مغزى حديث الملك ، عندما ننتبه الى مشاريع الاسكان ضمن الخطة الثلاثية ، التي تهدف الى توطين النازحين في الاغوار ، التي تهدف الى تصفية اوضاعهم وفك ارتباطهم بالقضية الفلسطينية ، ناهيك عن استثمار جهودهم في المشاريع الزراعية الراسمالية بأجور وظروف معيشية غير مؤاتية .